مستقبل العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية وتباينات المصالح الإقليمية

أ. د. محمود العدل

أستاذ الدراسات التركية - كلية الدراسات الآسيوية العليا - جامعة الزقازيق

ترسخت العلاقات الأمريكية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية في (٢٩ أكتوبر ١٩٢٣) كعامل استقرار للدولة التركية الناشئة؛ حيث برزت الولايات المتحدة كأحد أقطاب العالم الجديد، وأدركت الأهمية الجيوسياسية لتركيا الدولة الخليفة للإمبراطورية العثمانية، ولقد أولت الولايات المتحدة تركيا اهتمامًا ودعمًا كاملًا على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال فترة هي الأصعب في تاريخ تركيا الحديث.

هذا، وقد تطورت العلاقات الأمريكية - التركية من تقارب تقليدي وكلاسيكي إلى تحالف قوي يضم مستويات الدولة التركية، كما لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في تعزيز التعددية الحزبية داخل تركيا، وفي المساهمة في تشكيل نظام حكم يستند إلى النماذج والمؤسسات الغربية، وكان الهدف من ذلك دمج تركيا في النظام الأوروبي وتعزيز مكانة تركيا الاقتصادية، وتحويلها إلى قوة إقليمية مؤثرة في منطقتها الجغرافية.

مستقبل الشراكة الاستراتيجية

تتمتع تركيا بموقع استراتيجي مما دفع الولايات المتحدة للتعاون والتقارب معها؛ حيث أدركت الأهمية الحيوية والسياسية للشراكة بين الدولتين منذ بداية علاقات تحالفهما الذي دام عقودًا عديدة من الزمن، كما أدرك الطرفان أنهما بحاجة إلى بعضهما حتى وإن ظهرت قضايا خلافية أدت إلى اهتزاز الثقة لفترات قصيرة، فسرعان ما تتم معالجتها وحلها داخل الدوائر المغلقة، مما أثمر عن تعاون وثيق وأواصر عمل مشتركة بين الدولتين.

وتتشابك العلاقات بشبكة مختلفة داخل مؤسسات الدولتين ودوائرهما الأمنية، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في فترة ولايته الثانية إلى تبني نهج تعاوني، وليس إقصائي مع تركيا، وهو نفس الأمر الذي سارعت به تركيا من خلال دوائرها المختلفة داخل الولايات المتحدة -وكذلك حلف الناتو- للتأكيد أنها ترغب في توثيق أطر التعاون وتسوية القضايا الخلافية مع واشنطن. وقد أصبح الترابط السياسي الذي نشأ مع إرهاصات الجمهورية التركية الجديدة- وريثة الخلافة العثمانية بثوبها العلماني الجديد- إحدى الأذرع الأمريكية في أهم المناطق الجغرافية بالعالم؛ حيث حرصت الولايات المتحدة على تأسيس حارس للدولة العلمانية، وهو الجيش التركي الذي تأسّس بالاستناد إلى النموذج الغربي الأمريكي؛ حيث قامت الولايات المتحدة بتأسيس المدارس العسكرية لتدريب وتأهيل الجيش التركي على النظام الغربي الأمريكي، كما اهتمت بتدريب عدد كبير من الضباط الأتراك بالمدارس العسكرية داخل الولايات المتحدة. كما مثَّل التعاون الاقتصادي قاطرة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين؛ حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما عام ٢٠٢٤، ووصل إلى مستوى (٣٢,٥ مليار دولار)، مما شكّل نقلة اقتصادية نوعية في العلاقات بين البلدين، خصوصًا في صناعة الماكينات والمجوهرات.

أهم القطاعات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

- **الصناعات الهندسية:** يعد قطاع صناعة المعدات الهندسية القطاع الأول في التصدير من تركيا إلى الولايات المتحدة، ويشمل معدات صناعية وكهربائية وآلات ميكانيكية. وتهتم أمريكا بهذا القطاع لقلة التكلفة الإنتاجية عن أوروبا، وكذلك لمحاولة تقليل الاعتماد على المنتجات الصينية، ولذلك يظل هذا القطاع تنافسيًّا بالنسبة لحجم التجارة بين تركيا والولايات المتحدة.

- **قطاع السيارات وقطع غيار المركبات:** منذ أن أصبحت تركيا مركزًا لصناعة السيارات العالمية في تسعينيات القرن الماضي، وشهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا؛ حيث اهتمت كبرى الشركات العالمية بتوطين صناعة السيارات بمدينة «بورصة» التركية، ومن أهم تلك الشركات العالمية (MERCEDES BENZ- HYUNDAI-TOYOTA-FIAT-FORD) بالإضافة إلى شركة TOGG التي أصبحت شركة تركية متخصصة في صناعة السيارات الكهربائية. وقد حقق قطاع السيارات بتركيا تطورًا كبيرًا من خلال منظومة البحث والتطوير التي ساعدت في جذب استثمارات أمريكية كبيرة لقطاع السيارات وقطع غيار المركبات.

❖ **قطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية:** شهد قطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية تطورًا ونفوذًا كبيرًا في الأسواق الأمريكية، خصوصًا في العقدين الأخيرين؛ نظرًا لما شهده من تطور ومنافسة مع المنتجات الأوروبية التي ارتفع سعرها مقارنة بالتركية.

❖ **قطاع الملابس والمنسوجات:** يعد هذا القطاع من أقدم الصناعات في تركيا، وشهد تطورًا كبيرًا وملحوظًا ومواكبًا للتطور العالمي، وقد استطاع قطاع المنسوجات التركية أن يصبح من أقوى القطاعات عالميًا؛ حيث تميز بسرعة الإنتاج ومواكبة معايير الجودة العالمية، وأصبح محل اهتمام كبير لدى المواطن الأمريكي.

> "تطورت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى شراكة استراتيجية عميقة، خاصة في المجالين العسكري والأمني؛ حيث برزت تركيا كحليف محوري للولايات المتحدة داخل حلف الناتو."

القضايا الخلافية وتباينات المصالح الإقليمية

على الرغم من وجود قضايا خلافية بين الدولتين، فإن المصالح الاستراتيجية التي تجمعهما تظل هي الأقوى من أي خلافات أو تباينات، فالولايات المتحدة تدرك أن تركيا دولة جيواستراتيجية مهمة في الشرق الأوسط، وأنها دولة مهمة في حلف الناتو، حيث إن جيشها البري يأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وهناك اعتماد كبير على القوات البرية التركية، كما أن تركيا تحاول دائمًا أن تظهر كشريك مرن مع الولايات المتحدة. وتبرز أهم القضايا الخلافية فيما يلي:

١. القضية الكردية بسوريا:

منذ الأزمة السورية في عام ٢٠١١، ترغب تركيا في إقامة منطقة آمنة بعمق ٣٥ كم في الأراضي السورية، وتصرح تركيا دائمًا بأن وجودها يهدف إلى حماية الأمن القومي التركي، وترغب تركيا في تغيير ديموجرافية المنطقة العازلة بهدف عدم إقامة إقليم كردي بالشمال السوري الملاصق للجنوب التركي؛ حيث إن تجربة إقليم كردستان العراق لا تزال تُشعر تركيا بالمرارة حيالها، خصوصًا وأنها تدرك أنه إذا تمتع الأكراد في العراق وسوريا بالاستقلال أو الحكم الذاتي، فقد ينتقل هذا الأمر إلى الجنوب الشرقي بتركيا.

لذلك، فإن قضية الأكراد السوريين تعد إحدى أهم القضايا لدى الترك، وقد ظهر الخلاف مع الولايات المتحدة بشدة عندما قامت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بالتعاون مع الولايات المتحدة في محاربة تنظيم داعش؛ حيث ترى تركيا أن هذه الوحدات العسكرية هي وحدات إرهابية، وأنها تعد امتدادًا لحزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف كمنظمة إرهابية في تركيا، ويمثل أحد أكبر التحديات الأمنية للدولة التركية.

وقد أدت تلك الرؤية إلى خلافات سياسية تعد هي الأكثر حدة في تاريخ العلاقات بين البلدين. واستشرافاً لمستقبل هذه القضية الخلافية، والتي توصف دائمًا من قِبل الأتراك بأنها القضية الأساسية الأهم في الملفات الخلافية بين الدولتين، فإن الواقع الديموجرافي يشير إلى بقاء قوات (قسد) كقوة عسكرية تسيطر على الحدود والمدن ذات الأغلبية الكردية في الشمال السوري. وبقاؤها مرهون بمتابعة مدى نجاح الإدارة المركزية السورية بدمشق -المتحالفة مع تركيا- في جمع شمل الدولة السورية واحتواء الأعراق والطوائف السورية تحت مظلة واحدة بعد أن انفرط عقدها بسبب التدخلات الإسرائيلية الرامية إلى إثارة الطوائف السورية بهدف تقسيم الدولة السورية. ولحين ذلك ستظل قضية الوحدات العسكرية الكردية (قسد) قائمة وموجودة على الأراضي السورية.

٢. صفقة صواريخ (S400) الروسية:

قامت تركيا بشراء منظومة الصواريخ الروسية S400 واعتبرت الولايات المتحدة أن هذه الصفقة هي طعنة تركية لها في الظهر؛ وذلك لأن تركيا منذ تأسيس جيشها وقبلتها التسليحية هي الولايات المتحدة والغرب، وأن الناتو صاحب الفضل في تحديث المنظومة العسكرية التركية وتطورها بهذا الشكل الحالي، لذلك قامت أمريكا بفرض عقوبات سريعة وفقًا لقانون (CAATSA) وإخراج تركيا من برنامج مقاتلات (F35) وإيقاف العمل والتعاون في الطائرات (F16). واستشرافًا لتلك القضية والتي تأتي في المرتبة الثانية للقضايا الخلافية بين الدولتين، فإن التقديرات تشير إلى أنه منذ انتقال تلك المنظومة الصاروخية من مدينة «أضنة» بجنوب شرق البلاد بعد عامين من استلامها إلى مدينة «سنوب» المطلة على البحر الأسود بالشمال التركي، أصبحت هذه القضية الخلافية في طريقها للحل بين الدولتين؛ حيث من المرجح أن تتم إعادتها لروسيا مرة أخرى لإرضاء الولايات المتحدة، حيث تعمل تركيا حاليًا بشكل جدي على آلية مناسبة لعودة تلك المنظومة الصاروخية إلى روسيا دون صدام أو غضب روسيا.

> **"رغم وجود خلافات بارزة؛ مثل: الملف الكردي، وصفقة S400، وغاز شرق المتوسط، فإنها بقيت خلافات مُدارة ولم تؤدِ إلى قطيعة استراتيجية."**

٣. منتدى غاز شرق المتوسط:

تُعدّ قضية غاز شرق المتوسط إحدى أبرز نقاط الخلاف بين الدولتين، لا سيما منذ أن تحوّلت المنطقة إلى مجال استراتيجي بالغ الأهمية في ضوء اكتشافات واحتياطيات الغاز الطبيعي. وقد أسهمت إشكالية ترسيم الجرف القاري في البحر المتوسط في استبعاد تركيا من ترتيبات غاز شرق المتوسط، وهو ما يعود جزئيًا إلى سيطرة اليونان على الجزر المقابلة للسواحل التركية، استنادًا إلى اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣، التي تنازلت تركيا بموجبها عن تلك الجزر لصالح اليونان. وتعمل الدول المشاركة في منتدى غاز شرق المتوسط (مثل: مصر- اليونان-قبرص -إسرائيل) في عدم الصدام

مع تركيا في تلك القضية المهمة، وذلك لرغبة الولايات المتحدة في عدم إشعال اضطرابات في تلك المنطقة الاستراتيجية. واستشرافًا لتداخل المصالح وتباينها على الصعيد الإقليمي، يُرجَّح أن تشهد قضية غاز شرق المتوسط حلًّا موضوعيًّا عبر الدور المصري، ولا سيما في ظل قيام مصر بتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط. ومن المتوقع أن تضطلع القاهرة بدور فاعل، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، في بلورة إطار قانوني يهدف إلى تقنين وضع تركيا ضمن معادلة غاز شرق المتوسط، بما يسهم في تحقيق قدر من التوازن والاستقرار الإقليمي.

وختامًا، ترتبط الولايات المتحدة وتركيا بعلاقات استراتيجية متشابكة في مجالات متعددة، ويأتي الترابط العسكري كحارس قوي لتلك العلاقة المتشابكة والمترابطة، وقد شهدت العلاقات تاريخيًّا موجات من الاهتزازات لم تصل في أي منها إلى مرحلة العداء، بل ظلت دائمًا خلافات بين الحلفاء لفترات مؤقتة سرعان ما يتم حلها وإذابتها بين الدوائر المتشابكة بين الدولتين، وتشير التوقعات باستمرار العلاقات بنفس قوة الماضي لتصنع مستقبلًا أكثر تحالفًا وتعاونًا بين البلدين.

> **ترجّح المعطيات استمرار التحالف الأمريكي-التركي، مع بقاء المصالح الجيوسياسية المشتركة العامل الحاسم في توجيه العلاقة مستقبلًا.**